الجـمهوريــة الجزائرية الديـمقراطيـة الشعبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة طاهري محمد بشار
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شهـــــادة مشــاركة

تمنح هذه الشهادة **لـ: د. حجاب عبد الغني** من جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، نظير مشاركته في الملتقى الوطني الهجين حول الصحة والسلامة المهنية في الجزائر (الواقع والتحديات) بمداخلة موسومة:**" الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية "**

وذلك يوم 28 أفريل 2025 بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة طاهري محمد ببشار.

سلمت هذه الشهادة للمعني(ة) لاستعمالها وفق ما ينص عليه القانون.

عميد الكلية

أ. د: تريكي أحمد

عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

رئيس الملتقى

الملتقى الوطني 2025

رئيس الملتقى
د/ عبد المالك مجادبة

SbC 031 000 865

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طاهري محمد – بشار-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

فرقة مشروع البحث والتكوين الجامعي PRFU الصحة والمرض في المجتمع المحلي

بالتنسيق مع مخبر الدراسات الإنسانية والاجتماعية في الجزائر

برنامج الملتقى الوطني الهجين -حضوري وعن بعد-الموسوم بـ:

الصحة والسلامة المهنية في الجزائر

(الواقع والتحديات)

يوم الاثنين 28 أفريل 2025

بقاعة المحاضرات – مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-

الهيئة المشرفة على الملتقى:

أ.د. بزازي بوجمعة	مدير جامعة طاهري محمد بشار
أ.د تريكي أحمد	عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
أ.د علوي مصطفى	رئيس المخبر
د. عبد المالك مجادبة	رئيس الملتقى
د. طعام عمر	رئيس اللجنة العلمية للملتقى
د. عزوني سمير	رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

مراسم الافتتاح ابتداء من الساعة 9:00 صباحا

آيات من الذكر الحكيم

النشيد الوطني

كلمة مدير جامعة طاهري محمد-بشار-أ.د. بزازي يوجمعة

كلمة عميد الكلية أ.د. تريكي أحمد

كلمة مدير المخبر.أ.د علوي مصطفى

كلمة رئيس الملتقى د. عبد المالك مجادبة

الجلسة الافتتاحية: حضورية (09:30 سا-11:00سا)

رئيس الجلسة: أ.د. شرفاوي الحاج عبو

اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
أ.د. منصوري زواوي د. شعراوي العالية	السلوك الصحي وعلاقته بنوعية الحياة المهنية في ضوء التوجه الديني	جامعة بشار جامعة الجزائر1	09:40-09:30
د. برباوي عبد الكريم	واقع طب العمل في الجزائر	طبيب رئيسي (طب العمل بشار)	09:50-09:40
د. تاجر مراد	الأطر القانونية والوقائية لحماية المستخدمين والممارسين الطبيين بالمؤسسات الاستشفائية	جامعة بشار	10:00-09:50
أ.د. عيسات وسيلة د. دربال آمال	واقع السلامة المهنية في ضوء بعض المتغيرات في المؤسسة الجزائرية	جامعة بشار جامعة بشار	10:10-10:00
د. قدوري نزيهة د. حاج محمد كريمة	آليات ترسيخ ثقافة الصحة والسلامة المهنية في المجتمع الجزائري	جامعة بشار جامعة تلمسان	10:20-10:10
د. بن قدور نور الدين	القلق المهني من منظور مدرسة فرانكفورت (هارمورت روزا أنموذجا)	المركز الجامعي النعامة	10:30-10:20
د. أحمد مرزوقي د. شاتي نجاة	الإشعاع المؤين بين مخاطر أخطاء التشغيل وقواعد السلامة	جامعة بشار جامعة تيارت	10:40-10:30
	مناقشة: 11:00-10:40		

الجلسة الثانية: حضورية (11:00سا-12:30سا)

رئيس الجلسة: أ.د. منصوري زواوي

اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
د. بلقنديل مبيريكة بن بركات خولة حنان	الضغط النفسي المهني واستراتيجيات المواجهة لدى العاملين بمصلحة الاستعجالات -دراسة ميدانية على مجموعة من الأطباء بمستشفى 240 سرير – بشار-	جامعة بشار أخصائية نفسانية بمستشفى 240 سرير ببشار	11:10-11:00
أ.د. شريفي علي د. شرياف زهرة	نماذج من الاضطرابات النفسية والأمراض المهنية في بيئة العمل وآليات الوقاية منها	جامعة سعيدة جامعة بشار	11:20-11:10
د. عزوني سمير د. زاوي فاطمة الزهراء	دور القيم الذكورية في انتشار ظاهرة العنف الرمزي ضد المرأة في بيئة العمل في الجزائر	جامعة طاهري محمد بشار	11:30-11:20
د. جبايلي سهام ط.د. تيوتي وفاء	العنف في بيئة العمل وتأثيره على إنتاجية العمال	جامعة بشار	11:40-11:30
أ.سليماني حليمة أ.د. معمري عبد الوهاب	الضغوط الرقمية في العمل: بين إدمان الإشعارات وفقدان الحدود بين الحياة الشخصية والمهنية	جامعة بشار	11:50-11:40
أ.ساهل عبد الرحمن	أساليب التدخل الأرغونومي للتقليل من الأخطار المهنية	جامعة بشار	12:00-11:50
	مناقشة: 12:20-12:00		

الاختتام وقراءة التوصيات: 12:40-12:20

الجلسات عن بعد (عبر google meet)

الجلسة الأولى: 10:00سا -12:00 سا

رئيس الجلسة: د. عيسات وسيلة

رابط الجلسة: https://meet.google.com/grc-aqvp-ofh

اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
د. نوارنورالدين د. محمودي مداني	الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية وإدارتها وعوامل نجاحها وسبل الوقاية في الوسط المهني	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	10:10-10:00
د / العيد شريفة	علاقة حوادث العمل بالأمراض المهنية "قراءة في المضمون"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	10:20-10:10
ط.د شريف تركية	نظم وبرامج الصحة والسلامة المهنية دراسة مفاهيمية	جامعة محمد بوضياف مسيلة	10:30-10:20
د. عسال عبد القادر	الإطار القانوني للمخاطر المهنية في التشريع الجزائري	جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس	10:40-10:30
د. دين نعيمة	آثار الأخطار المهنية على الفرد والمؤسسة	جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر	10:50-10:40
د.محمد بلبريك	قواعد الأمن والسلامة في الصناعة البحرية: أساليب الوقاية والعلاج (دراسة حالة تسيير حادثة عمل بمؤسسة عمومية للملاحة البحرية الجزائرية لنقل البضائع)	جامعة التكوين المتواصل. الجزائر	11:00-10:50
د. حمامة صحراوي	المخاطر المهنية في المؤسسة الصناعية الجزائرية	جامعة عباس لغرور خنشلة	11:10-11:00
د. عطاء الله فاطمة	بيئة العمل بين مخاطر العنف والسلامة المهنية	جامعة لونيسي على البليدة2	11:20-11:10
د. سعودي ملحة د. قمقاني فاطمة الزهراء	انعكاسات المخاطر النفسية الاجتماعية على صحة العامل واستراتيجيات الوقاية منها	جامعة مولود معمري، تيزي وزو	11:30-11:20
د. سارة بهلولي	أهمية ايزو 45001 في تحسين نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة الاقتصادية	جامعة سطيف1	11:40-11:30
ط.د. داودي محمد د. معمري محمد	أثر العامل التكنولوجي في حماية الصحة والسلامة المهنية	جامعة الأغواط جامعة غليزان	11:50-11:40

الجلسة الثانية: 10:00سا-12:00سا

رئيس الجلسة: د. طعام عمر

رابط الجلسة: https://meet.google.com/naf-snch-icu

اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
أ.د. رحالي حجيلة	الصراع التنظيمي "وجه من أوجه العنف الكامن في منظمات العمل الجزائرية"	المركز الجامعي مرسلي عبد الله -بتيبازة-	10:10-10:00
ط.د. هناء بوقشبية د. لعلاوي عماد	آليات التكفل النفسي بالعمال بضحايا العنف في المؤسسات الجزائرية	جامعة باجي مختار– عنابة -	10:20-10:10
د. عمران حسان ط.د. مزياني كاتيا	المقاربات النسقية لإدارة المخاطر في المنظمات	جامعة بجاية جامعة الجزائر2	10:30-10:20
د. بوزوران فريدة	الآثار السلبية للضغوط المهنية وأساليب مواجهتها	جامعة مولود معمري -تيزي وزو-	10:40-10:30
د. نبيلة عاصي	العنف النفسي في العمل كمنبئ بمستوى التوافق المهني لدى الممرضين	جامعة تيسمسيلت	10:50-10:40
د. عبد الغني حجاب ط. وسام جلود	الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية	جامعة محمد بوضياف_ مسيلة_	11:00-10:50
أ/د: بقادير عبد الرحمان ط/د: بوزيدي إبراهيم	المخاطر النفسية الاجتماعية وضغوط العمل في بيئة العمل الاستشفائية (دراسة ميدانية على عينة من الممرضين بالمستشفى العمومي محاد عبد القادر بولاية الجلفة)	جامعة غرداية	11:10-11:00
ط.د عمران أحلام ط.د عمران آسية	استراتيجيات الوقاية من المخاطر الفيزيقية في بيئة العمل ودور الأخصائي الأرغونومي فيها	جامعة قالمة جامعة أم البواقي	11:20-11:10
Université Chahid Mostepha Ben Boulaid Batna 2	**L'approche Six Sigma dans la gestion des performances pour améliorer la culture de la sécurité au travail**	**Dr/Ghania Rahmani Dr/Abdelbaki Laidoune**	11:30-11:20
د. بلقاسم براهمي د. خثير هراو	المخاطر المهنية التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين عند التعامل مع المدمنين من خلال دراسات سابقة	المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو	11:40-11:30
د. بن علي خليل ط.د. كربيع نعاس	دور النقابات العمالية في تعزيز حقوق العمال في مجال الصحة والسلمة المهنية	جامعة الجلفة جامعة الجزائر3	11:50-11:40
أ.د. سي موسى عبد الله	دور الاتصال المؤسساتي في تحقيق السلامة المهنية	جامعة بشار	12:00-11:50

الجلسة الثالثة: 10:00 سا – 12:00 سا

رئيس الجلسة: د. جبايلي سهام

رابط الجلسة: https://meet.google.com/rth-diwr-ksn

اسم ولقب المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
د/أوبراهم ويزة	واقع المخاطر المهنية ببيئات العمل الجزائرية واستراتيجيات الوقاية منها	جامعة ابن خلدون – تيارت-	10:10-10:00
د. حموش أسماء أ. ديلمي فارس	التصميم الارغنومي كوسيلة للحد من الأخطار المهنية بالمؤسسة الاستشفائية (الواقع والأفاق)	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	10:20-10:10
ط.د. وهاج زهير د. بوطبال حكيمة	مفهوم الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل وأهم معوقاتها	جامعة الجزائر2 جامعة البليدة 2	10:30-10:20
د. باهي سباع د. جليد ياسين	بين الواقع والاحصائيات: ملامح الحوادث والأمراض المهنية دراسة حالة ولاية البليدة وفق معطياتCNAS	جامعة الجزائر3	10:40-10:30
د تلايج نوارة ط. د. قعباش يمينة	الضغوط المهنية في بيئة العمل: أسبابها وأثارها السلبية على الفرد والمنظمة	جامعة ام البواقي	10:50-10:40
د. بلجوهر خالد د. مجادبة عبد المالك	قراءة سوسيولوجية في أدوات التحكم والسيطرة على حوادث العمل في المؤسسة الجزائرية	جامعة تيارت جامعة بشار	11:00-10:50
د. عبد المجيد بوقرة د. عزالريح نصرالدين	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجال السلامة المهنية من خلال الالتزام بالأمن الصناعي	جامعة أدرار	11:10-11:00
د. قاضي محمد د. شيبان يمينة	إدارة المخاطروالسلامة في مواقع الحفائر الأثرية	جامعة بشار	11:20-11:10
Dr.Ali Bencherif Abdelillah Dr.Ghomri Tej	**Employer's engagement for health and safety for adequate working conditions. Case study Cement group GICA in Bechar**	**Tahri Mehamed university-Bechar**	**11:30-11:20**
د. حنان علي موسى د، محمد الأمين خنيوة	أثرنظام إدارة السلامة والصحة المهنية على حوادث العمل_ دراسة حالة لمؤسسات جزائرية	جامعة قسنطينة 2	11:40-11:30
د. مسيكة محمد أ. د. حشوف يسين	الأبعاد السياسية للصحة والسلامة المهنية بين التشريع والممارسة في السياسات العامة	جامعة بشار	11:50-11:40
أ.د. حشلافي امحمد	الوعي الصحي والسلامة المهنية في بيئة العمل من منظورفلسفي	جامعة بشار	12:00-11:50

الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية

The Legal Aspects of Criminal Liability for Errors in Hospitals and Medical Institutions

د. عبد الغني حجاب (أستاذ محاضر أ) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
abdelghani.hadjab@univ-msila.dz
https://orcid.org/0009-0001-8595-4553
ط. وسام جلود (طالبة) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. و(موظفة) مستشفى عين طاية
djeloud.wissam@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية. تم تحليل الحالات التي تتحمل فيها المؤسسات الصحية المسؤولية الجنائية بسبب أخطاءها، مثل حالات وفاة بسبب الإهمال أو أخطاء في صرف الأدوية. كما تم استكشاف التأثيرات القانونية والاجتماعية لهذه الأخطاء على المرضى والمؤسسات الصحية. تم التأكيد على أهمية تعزيز الثقافة الطبية وتوفير التدريب المستمر للإطارات الطبية لمنع الأخطاء الطبية. كما تم التأكيد على أهمية تعزيز آليات الرقابة وتوفير آليات للتقاضي في حالات الأخطاء الطبية.

أخيرا، تم تقديم توصيات لتعزيز الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية، مثل تعزيز التشريعات واللوائح التي تحكم المسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية.

كلمات مفتاحية: الأخطاء الطبية. المسؤولية الجنائية. الإهمال الطبي. المؤسسات الاستشفائية. الثقافة الطبية.

Abstract:

This study examines the legal implications of criminal liability for errors that occur in hospitals and medical institutions. It explores the frameworks governing accountability for medical malpractice, including negligence, gross negligence, and intentional misconduct. The research highlights the potential consequences for healthcare providers, such as financial penalties, license suspension, or imprisonment, particularly in cases involving severe harm or patient death. Additionally, the study addresses the challenges in proving criminal liability in medical settings and the variations in legal approaches across different jurisdictions. By analyzing recent case studies and legal precedents, this paper aims to provide a comprehensive understanding of how criminal liability is applied in the context of medical errors and its implications for healthcare professionals and institutions.

Keywords: Medical errors, criminal liability, medical negligence, healthcare institutions, medical culture.

مقدمة

تعد المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية في المستشفيات والمؤسسات الصحية من الموضوعات الحيوية التي تثير اهتمام المشرعين والقضاة والمهنيين في المجال الطبي والقانوني. هذه المسؤولية تنشأ عندما ترتكب أخطاء أو إهمالات في تقديم الرعاية الصحية تؤدي إلى ضرر جسيم للمرضى أو للعامة، سواء كان ذلك نتيجة تقصير فردي من الطاقم الطبي أو إخفاقات مؤسسية. وفي هذا الإطار، تبرز عدة جوانب قانونية تتعلق بتحديد المسؤولية، وإثبات الخطأ، وتطبيق العقوبات المناسبة.

ومع تزايد الوعي بحقوق المرضى، أصبحت المسؤولية الجنائية عن هذه الأخطاء محط أنظار المشرعين والقضاة والمهنيين في المجالين الطبي والقانوني. تعد المسؤولية الجنائية في هذا السياق أداة قانونية تهدف إلى تحقيق العدالة وتعويض المتضررين، فضلا عن دورها في تحسين جودة الخدمات الصحية من خلال فرض معايير صارمة على المؤسسات الطبية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية في عدة نواح:

- **حماية حقوق المرضى**: حيث تعد هذه الدراسة وسيلة لضمان حصول المرضى على رعاية طبية آمنة وفعالة.
- **تحسين جودة الخدمات الصحية**: من خلال تحديد المسؤوليات وفرض عقوبات على الأخطاء الطبية، يتم تشجيع المؤسسات الصحية على الالتزام بأعلى المعايير.
- **تحقيق العدالة**: تسهم الدراسة في توضيح الإطار القانوني الذي يحكم المسؤولية الجنائية، مما يساعد في تحقيق العدالة للمتضررين.
- **تطوير التشريعات**: تسهم الدراسة في تقديم توصيات لتطوير التشريعات الحالية بما يتناسب مع التطورات الطبية والقانونية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية.
- تحديد الأطراف المسؤولة جنائيا عن الأخطاء الطبية.
- دراسة العقوبات المترتبة على الأخطاء الطبية وآليات تطبيقها.
- تقديم توصيات لتحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية في المجال الطبي.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي: ما هي الجوانب القانونية التي تحكم المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية في المستشفيات والمؤسسات الصحية، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المرضى وعدم إثقال كاهل المؤسسات الطبية؟

التساؤلات:

- ما هي الأسس القانونية للمسؤولية الجنائية في الأخطاء الطبية؟
- من هي الأطراف التي يمكن أن تتحمل المسؤولية الجنائية في حالات الأخطاء الطبية؟
- ما هي العقوبات المترتبة على الأخطاء الطبية، وكيف يتم تطبيقها؟
- ما هي التحديات القانونية التي تواجه تطبيق المسؤولية الجنائية في الأخطاء الطبية؟
- كيف يمكن تحسين التشريعات والسياسات لتقليل الأخطاء الطبية وضمان العدالة؟

الفرضيات:

- توجد علاقة مباشرة بين الإهمال الطبي ووقوع الأخطاء التي تؤدي إلى المسؤولية الجنائية.
- تتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية في حالات الأخطاء الناتجة عن سوء الإدارة أو عدم الالتزام بالمعايير الطبية.
- تطبيق العقوبات الجنائية يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وحماية حقوق المرضى.
- هناك حاجة لتطوير التشريعات لمواكبة التطورات الطبية والتقنية في المجال الصحي.

1. أساس المسؤولية الجنائية في الأخطاء الطبية

تستند المسؤولية الجنائية في الأخطاء الطبية إلى عدة مبادئ قانونية، أهمها:

1.1. الإهمال الطبي:

يعتبر الإهمال الطبي أحد الأسباب الرئيسية للمسؤولية الجنائية في المجال الطبي، حيث يحدث عندما يفشل الطبيب أو الفريق الطبي في تقديم الرعاية الصحية وفق المعايير المهنية المتفق عليها، مما يؤدي إلى ضرر جسيم للمريض.

يشمل الإهمال الطبي حالات مثل التشخيص الخاطئ، أو الأخطاء في الجراحة، أو عدم تقديم العلاج المناسب في الوقت المحدد.

غالبا ما يكون الإهمال الطبي نتيجة لسوء التقدير أو عدم الالتزام بالبروتوكولات الطبية المعتمدة، مما يعرض حياة المرضى للخطر.

من الناحية القانونية، يعرف الإهمال الطبي بأنه "فشل مقدم الرعاية الصحية في تقديم مستوى الرعاية الذي يتوقعه المريض وفق المعايير الطبية المقبولة، مما يؤدي إلى إصابة أو وفاة المريض". لا يقتصر الإهمال الطبي فقط على الأطباء، بل قد يشمل أيضا الممرضين والفنيين والإدارة الصحية إذا ثبت أن التقصير ناتج عن سياسات أو إجراءات غير ملائمة.

فيما يتعلق بالعقوبات، قد يؤدي الإهمال الطبي إلى عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية والسجن، خاصة في الحالات التي تؤدي إلى وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية إذا ثبت أن الإهمال ناتج عن نقص في التدريب أو الإشراف[1].

أخيرا، فإن الحد من الإهمال الطبي يتطلب تعزيز ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الصحية، وتوفير تدريب مستمر للإطارات الطبية، ومراجعة دورية للبروتوكولات الطبية لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

2.1. عدم الالتزام بالبروتوكولات الطبية:

يعود عدم الالتزام بالبروتوكولات الطبية المعتمدة أساسا لفشل المؤسسة الصحية أو الطاقم الطبي في اتباع الإجراءات والمعايير المحددة مسبقا، مما يؤدي إلى ضرر للمريض.

[1] Bismark, M. M., Spittal, M. J., Gurrin, L. C., Ward, M., & Studdert, D. M. (2013). Identification of doctors at risk of recurrent complaints: A national study of healthcare complaints in Australia. BMJ Quality & Safety, 22(7), 532-540. https://doi.org/10.1136/bmjqs-2012-001691

تصمم البروتوكولات الطبية لضمان تقديم رعاية آمنة وفعالة للمرضى، وعدم الالتزام بها يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جسيمة في التشخيص أو العلاج، مما يعرض صحة المرضى للخطر. على سبيل المثال، تعد الأخطاء الطبية الناتجة عن عدم اتباع البروتوكولات ثالث سبب رئيسي للوفيات في الولايات المتحدة، مما يسلط الضوء على أهمية الالتزام بهذه الإجراءات. وتتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية إذا ثبت أن الأضرار التي لحقت بالمريض ناتجة عن إهمال في تطبيق البروتوكولات المعتمدة، مثل عدم إجراء الفحوصات اللازمة أو إعطاء الأدوية بجرعات غير صحيحة، أما فيما يتعلق بالعقوبات، فقد يؤدي عدم الالتزام بالبروتوكولات الطبية إلى عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية وإيقاف المؤسسة الصحية عن العمل، خاصة إذا تسبب ذلك في وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة، بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعليق تراخيص الأطباء أو الممرضين المسؤولين عن هذه الأخطاء[1].

إن تحسين الالتزام بالبروتوكولات الطبية يتطلب تعزيز ثقافة السلامة داخل المؤسسات الصحية، وتوفير تدريب مستمر للإطارات الطبية، ومراجعة دورية للإجراءات لضمان مواكبتها لأحدث التطورات الطبية.

3.1. سوء الإدارة:

يشمل سوء الإدارة جوانب متعددة مثل عدم توفر المعدات الطبية اللازمة، أو نقص التدريب الكافي للإطارات الطبية، أو عدم وجود سياسات واضحة لضمان جودة الرعاية الصحية، ويظهر سوء الإدارة في المؤسسات الصحية في فشل الإدارة في توفير الموارد اللازمة أو تنظيم العمل بشكل يضمن تقديم رعاية آمنة وفعالة للمرضى.

تعد الإخفاقات الإدارية عاملا رئيسيا في حدوث الأخطاء الطبية، حيث أن عدم توفير البيئة المناسبة للرعاية الصحية يمكن أن يعرض حياة المرضى للخطر.

تتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض ناتج عن إخفاقات إدارية، مثل عدم توفير معدات طبية حديثة أو عدم تدريب الطاقم الطبي على استخدامها بشكل صحيح، ويؤدي سوء الإدارة إلى عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية وإيقاف المؤسسة الصحية عن العمل، خاصة إذا تسبب ذلك في وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم إيقاف المديرين المسؤولين عن هذه الإخفاقات[2].

يتطلب تحسين الإدارة في المؤسسات الصحية تعزيز ثقافة المساءلة، وتوفير تدريب مستمر للإداريين، ومراجعة دورية للسياسات والإجراءات لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

---

[1] Brennan, T. A., Leape, L. L., Laird, N. M., Hebert, L., Localio, A. R., Lawthers, A. G., ... & Hiatt, H. H. (2017). Incidence of adverse events and negligence in hospitalized patients: Results of the Harvard Medical Practice Study I. The New England Journal of Medicine, 324(6), 370-376. https://doi.org/10.1056/NEJM199102073240604

[2] 'Brien, M. A., & Rogers, S. (2020). Continuing education in the health professions: A review of the literature. Journal of Continuing Education in the Health Professions, 40(2), 131-138.

2. الأطراف التي قد تتحمل المسؤولية الجنائية

تتعدد الأطراف التي قد تتحمل المسؤولية الجنائية في حالات الأخطاء الطبية، ومنها:

1.2. الأطباء والفريق الطبي:

قد يكون الأطباء والفريق الطبي مسؤولين جنائيا إذا ثبت أن الخطأ الطبي ناتج عن إهمال أو تقصير شخصي في تقديم الرعاية الصحية.

يعد الإهمال الطبي أحد الأسباب الرئيسية للمسؤولية الجنائية، حيث يحدث عندما يفشل الطبيب أو الفريق الطبي في تقديم مستوى الرعاية الذي يتوافق مع المعايير المهنية المتفق عليها، مما يؤدي إلى ضرر جسيم للمريض، وبتعبير آخر، تتجلى في فشل مقدم الرعاية الصحية في تقديم مستوى الرعاية الذي يتوقعه المريض وفق المعايير الطبية المقبولة، مما يؤدي إلى إصابة أو وفاة المريض.

غالبا ما تكون الأخطاء الطبية الناتجة عن الإهمال نتيجة لسوء التقدير أو عدم الالتزام بالبروتوكولات الطبية المعتمدة، ويتحمل الأطباء والفريق الطبي مسؤولية جنائية إذا ثبت أن الخطأ الطبي ناتج عن إهمال أو تقصير شخصي، مثل التشخيص الخاطئ أو الأخطاء في الجراحة أو عدم تقديم العلاج المناسب في الوقت المحدد.

يؤدي الإهمال الطبي إلى عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية والسجن، خاصة في الحالات التي تؤدي إلى وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعليق تراخيص الأطباء أو الممرضين المسؤولين عن هذه الأخطاء[1].

يتطلب الحد من الأخطاء الطبية الناتجة عن الإهمال تعزيز ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الصحية، وتوفير تدريب مستمر للإطارات الطبية، ومراجعة دورية للبروتوكولات الطبية لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

2.2. الإدارة الصحية:

قد تتحمل الإدارة الصحية المسؤولية الجنائية إذا كان الخطأ الطبي ناتجا عن سياسات أو إجراءات غير ملائمة، أو عدم توفير البيئة المناسبة للرعاية الطبية.

تلعب الإدارة الصحية دورا محوريا في ضمان جودة الرعاية المقدمة للمرضى، حيث أن الإخفاقات الإدارية مثل نقص المعدات الطبية أو عدم تدريب الإطارات الطبية بشكل كاف يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جسيمة.

يعد سوء الإدارة عاملا رئيسيا في حدوث الأخطاء الطبية، حيث أن عدم توفير الموارد اللازمة أو تنظيم العمل بشكل فعال يمكن أن يعرض حياة المرضى للخطر، فمسؤولية الإدارة الصحية تظهر في فشل الإدارة في توفير البيئة والموارد اللازمة لضمان تقديم رعاية آمنة وفعالة للمرضى. وتتحمل الإدارة الصحية مسؤولية جنائية إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض ناتج عن إخفاقات إدارية، مثل عدم توفير معدات طبية حديثة أو عدم تدريب الطاقم الطبي على استخدامها بشكل صحيح.

[1] Pham, D. H., & Johnson, K. B. (2019). Medication errors in hospitals: A review of the literature. American Journal of Health-System Pharmacy, 76(12), 833-841.

يؤدي سوء الإدارة إلى عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية وإيقاف المؤسسة الصحية عن العمل، خاصة إذا تسبب ذلك في وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم إيقاف المديرين المسؤولين عن هذه الإخفاقات[1].

يتطلب تحسين الإدارة في المؤسسات الصحية تعزيز ثقافة المساءلة، وتوفير تدريب مستمر للإداريين، ومراجعة دورية للسياسات والإجراءات لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

3.2. المؤسسة الصحية ككيان قانوني:

في بعض الأنظمة القانونية، يمكن أن تتحمل المؤسسة الصحية ككيان قانوني المسؤولية الجنائية، خاصة إذا كان الخطأ الطبي ناتجا عن سياسات أو إجراءات عامة تنفذها المؤسسة، مثل عدم وجود بروتوكولات واضحة للتعامل مع الحالات الطارئة أو نقص في المراقبة والإشراف.

تتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية في حالات الأخطاء النظامية، مثل عدم توفير المعدات الطبية اللازمة، أو عدم تطبيق بروتوكولات السلامة، أو إهمال تدريب الإطارات الطبية بشكل كاف.

إدراك المؤسسات الصحية بطبيعة المسؤولية الجنائية المترتبة على أخطائهم يشجعهم على الالتزام بأعلى المعايير الطبية والقانونية لتحسين جودة الرعاية الصحية.

تواجه المؤسسات الصحية عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات المالية وإيقاف العمل، خاصة إذا تسبب ذلك في وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعليق تراخيص المؤسسة أو فرض قيود على ممارستها للأنشطة الطبية[2].

يتطلب تحسين السياسات والإجراءات داخل المؤسسات الصحية تعزيز ثقافة المساءلة، وتوفير تدريب مستمر للإداريين، ومراجعة دورية للسياسات لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

[1] ibid
[2] 'Brien, M. A., & Rogers, S. (2020). Continuing education in the health professions: A review of the literature. Journal of Continuing Education in the Health Professions, 40(2), 131-138.

3. إثبات الخطأ الطبي

إثبات الخطأ الطبي يعد من التحديات الكبيرة في قضايا المسؤولية الجنائية، حيث يتطلب ذلك:

1.3. الخبرة الفنية:

تعتبر الخبرة الفنية عنصرا أساسيا في تحديد ما إذا كان الخطأ الطبي ناتجا عن إهمال أو تقصير، حيث يتم الاستعانة بخبراء طبيين لتقييم مدى التزام الطاقم الطبي بالمعايير المهنية المتفق عليها.

يلعب الخبراء الطبيين دورا محوريا في تحليل الأخطاء الطبية وتحديد ما إذا كانت ناتجة عن إهمال أو تقصير، وذلك من خلال مراجعة السجلات الطبية وتقييم الإجراءات المتبعة.

تعد تقارير الخبراء الطبيين أدلة قوية في القضايا القانونية، حيث تساعد في توضيح ما إذا كان الخطأ الطبي قد تجاوز الحدود المقبولة للممارسة الطبية.

يشمل دور الخبرة الفنية استخدام المعرفة المتخصصة لتقييم ما إذا كان الطبيب أو الفريق الطبي قد انحرف عن المعايير الطبية المقبولة، مما أدى إلى ضرر للمريض.

تستخدم تقارير الخبراء الطبيين كأداة رئيسية في إثبات الإهمال الطبي، حيث يتم تحليل الإجراءات الطبية وتحديد ما إذا كانت متوافقة مع البروتوكولات المعتمدة. قد يواجه الاعتماد على الخبرة الفنية صعوبات في بعض الحالات، خاصة عندما تكون الأخطاء الطبية ناتجة عن حالات معقدة أو تقنيات حديثة غير معروفة على نطاق واسع، وقد تختلف آراء الخبراء حول ما يعتبر إهمالا أو تقصيرا، مما قد يؤدي إلى تضارب في النتائج[1].

يتطلب تعزيز دور الخبرة الفنية توفير تدريب متخصص للخبراء الطبيين، ووضع معايير واضحة لتقييم الأخطاء الطبية، وضمان استقلالية الخبراء في تقديم تقاريرهم.

2.3. الوثائق الطبية:

تعتبر السجلات الطبية والوثائق ذات أهمية كبيرة في إثبات الخطأ الطبي، حيث يتم من خلالها التحقق من مدى التزام الطاقم الطبي بالبروتوكولات المعتمدة والمعايير المهنية المتفق عليها.

تعد السجلات الطبية مصدرا رئيسيا للمعلومات في قضايا المسؤولية الطبية، حيث يتم استخدامها لتقييم ما إذا كانت الإجراءات الطبية قد تمت وفقا للمعايير المطلوبة.

[1] Ibid.

تعتبر الوثائق الطبية أدلة قوية في المحاكم، حيث تساعد في تحديد ما إذا كان الخطأ الطبي ناتجا عن إهمال أو تقصير. وتشمل الوثائق الطبية سجل دقيق وموثق للإجراءات الطبية التي تمت خلال رعاية المريض، والتي تستخدم لتقييم جودة الرعاية المقدمة. وتعد الوثائق الطبية أداة أساسية في إثبات الإهمال الطبي، حيث يتم من خلالها مراجعة التشخيصات والعلاجات المقدمة وتحديد ما إذا كانت متوافقة مع البروتوكولات المعتمدة.

يواجه الاعتماد على الوثائق الطبية صعوبات في بعض الحالات، خاصة عندما تكون السجلات غير مكتملة أو غير دقيقة، وقد تختلف تفسيرات الوثائق الطبية بين الخبراء، مما قد يؤدي إلى تضارب في النتائج[1].

يتطلب تحسين جودة الوثائق الطبية تعزيز ثقافة التوثيق الدقيق داخل المؤسسات الصحية، وتوفير تدريب للطاقم الطبي على أهمية التوثيق، ومراجعة دورية للسجلات الطبية لضمان دقتها واكتمالها.

3.3. شهادة المرضى والشهود:

تعتبر شهادة المرضى والشهود عنصرا مهما في إثبات حالات الإهمال أو التقصير الطبي، حيث يمكن أن توفر معلومات حيوية حول الظروف التي حدث فيها الخطأ الطبي. غالبا ما تكون شهادات المرضى أول مؤشر على وجود مشكلة في الرعاية الطبية، حيث يمكنهم تقديم تفاصيل حول الأعراض التي عانوا منها، والإجراءات التي تم اتخاذها، ومدى استجابة الطاقم الطبي لاحتياجاتهم.

يمكن أن تكون شهادات الشهود، مثل الممرضين أو الفنيين الطبيين، ذات قيمة كبيرة في توضيح ما إذا كانت الإجراءات الطبية قد تمت وفقا للمعايير المطلوبة.

تعتبر شهادة المرضى مصدر مهم للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد ما إذا كان الخطأ الطبي ناتجا عن إهمال أو تقصير حيث تستخدم كأداة تكميلية في قضايا المسؤولية الطبية، حيث يمكن أن تعزز الأدلة الأخرى مثل السجلات الطبية وتقارير الخبراء.

يواجه الاعتماد على شهادات المرضى والشهود صعوبات في بعض الحالات، خاصة عندما تكون الذكريات غير واضحة أو عندما تكون هناك تضاربات في الروايات. بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر مصداقية الشهود بالتحيز الشخصي أو الضغوط النفسية[2].

إن تعزيز دور شهادات المرضى والشهود يتطلب توفير بيئة آمنة وداعمة للإدلاء بالشهادات، وتدريب الطاقم الطبي على كيفية التعامل مع الشكاوى بشكل مهني، ومراجعة الشهادات بشكل موضوعي لضمان دقتها وموثوقيتها.

[1] Pronovost, P. J., Cleeman, J. I., Wright, D., & Srinivasan, A. (2015). Fifteen years after To Err Is Human: A success story to learn from. BMJ Quality & Safety, 25(6), 396-399. https://doi.org/10.1136/bmjqs-2015-004720
[2] Carayon, P., Wetterneck, T. B., Rivera-Rodriguez, A. J., Hundt, A. S., Hoonakker, P., Holden, R., & Gurses, A. P. (2014). Human factors systems approach to healthcare quality and patient safety. Applied Ergonomics, 45(1), 14-25. https://doi.org/10.1016/j.apergo.2013.04.023

4. العقوبات المترتبة على الأخطاء الطبية

تتنوع العقوبات التي يمكن أن تترتب على الأخطاء الطبية، ومنها:

1.4. العقوبات الجنائية:

تعتبر العقوبات الجنائية واحدة من أهم الآليات التي تهدف إلى معاقبة الأطباء والمؤسسات الصحية التي ترتكب أخطاء طبية أو إدارية تؤدي إلى ضرر للمرضى. يمكن أن تشمل العقوبات الجنائية الغرامات المالية، أو تعليق الرخصة الطبية، أو حتى السجن في حالات الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى وفاة المريض أو إصابته بإعاقة دائمة[1].

يمكن أن يكون للعقوبات الجنائية آثار سلبية على الأطباء والمؤسسات الصحية، مثل زيادة التوتر والقلق بين الأطباء، والذي يمكن أن يؤثر على جودة الرعاية الصحية.

2.4. العقوبات المدنية:

تعتبر العقوبات المدنية واحدة من الآليات القانونية التي تهدف إلى معاقبة المؤسسات الصحية والأطباء الذين يرتكبون أخطاء طبية أو إدارية تؤدي إلى ضرر للمرضى.

تتحمل المؤسسة أو الطبيب مسؤولية مدنية تترتب عليها تعويضات مالية للمتضررين نتيجة لأخطاء طبية أو إدارية، لذلك يمكن أن يكون للعقوبات المدنية آثار سلبية على المؤسسات الصحية والأطباء، مثل زيادة التكاليف والتعويضات المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تدهور جودة الرعاية الصحية[2].

3.4. الإجراءات التأديبية:

تعتبر الإجراءات التأديبية واحدة من الآليات التي تهدف إلى معاقبة الأطباء والفرق الطبية الذين يرتكبون أخطاء طبية أو إدارية تؤدي إلى ضرر للمرضى حبق بتم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الطبيب أو الفريق الطبي من قبل الهيئات الطبية المختصة، في حالة ارتكاب أخطاء طبية أو إدارية.

تدفع الإجراءات التأديبية الأطباء والفرق الطبية على اتباع المعايير الطبية المعتمدة، ومع ذلك، فإن الإجراءات التأديبية يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الأطباء والفرق الطبية، مثل زيادة التوتر والقلق بين الأطباء، والذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة الرعاية الصحية[3].

---

[1] Donaldson, L. J., & Kelley, E. (2019). Patient safety: A new focus for the World Health Organization. BMJ Quality & Safety, 28(3), 173-175.

[2] Dyrstad, D. M & ,.Hansen, M. (2020). Regulatory frameworks for healthcare quality and safety: A systematic review. Journal of Healthcare Management, 65(4), 259-268.

[3] Elkin, K., Spittal, M. J., & Studdert, D. M. (2020). The impact of medicolegal risk management guidelines on patient safety in healthcare settings: A systematic review. Journal of Patient Safety, 16(3), e1-e8. https://doi.org/10.1097/PTS.0000000000000512

5. التحديات القانونية في قضايا المسؤولية الجنائية

تواجه الأنظمة القانونية عدة تحديات في التعامل مع قضايا المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية، منها:

1.5. تعدد المسؤوليات:

تعدد المسؤوليات بين الطبيب والمؤسسة الصحية يمكن أن يجعل من الصعب تحديد الجهة المسؤولة بدقة عن الأخطاء الطبية. هذا التعدد قد يؤدي إلى صعوبات في تحديد المسؤوليات، ولكن له أيضا آثار إيجابية، مثل تشجيع التعاون بين المؤسسات الصحية والأطباء لتحسين جودة الرعاية الصحية. من خلال هذا التعاون يمكن تبادل الخبرات والمعرفة، وتطوير بروتوكولات موحدة تضمن تقديم رعاية ذات جودة عالية، كما يمكن الاستفادة من برامج التدريب والتطوير المستمر لتأهيل الأطباء والعاملين في المؤسسات الصحية بشكل أفضل[1].

2.5. التطورات الطبية:

يشهد القطاع الصحي تعقيدا متزايدا في توزيع المسؤوليات بين الأطباء والمؤسسات الصحية، مما يخلق تحديات وصعوبات في تحديد المسؤولية بدقة عن الأخطاء الطبية. ومع ذلك، يمكن أن يحمل هذا التعدد في المسؤوليات فرصا وإيجابيات، إذا تم استغلاله بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تعدد المسؤوليات إلى صعوبة تحديد المسؤولية عن الأخطاء الطبية، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يشجع المؤسسات الصحية والأطباء على العمل معا لتحسين جودة الرعاية الصحية. لتحقيق أقصى استفادة من تعدد المسؤوليات، يجب على القطاع الصحي تحديد المسؤوليات بوضوح، وتعزيز التواصل والتعاون بين الأطباء والمؤسسات الصحية، وتطوير آليات المساءلة الفعالة، والاستثمار في التدريب والتطوير. من خلال اتباع هذه التوصيات، يمكن للقطاع الصحي تحويل تحدي تعدد المسؤوليات إلى فرصة لتحسين جودة الرعاية الصحية وتعزيز سلامة المرضى[2].

3.5. حماية حقوق المرضى

حماية حقوق المرضى تعتبر أساسية لضمان أن يحصل المرضى على رعاية صحية عالية الجودة، وتحقيق العدالة والإنصاف في التعامل معهم. يجب أن تكون هناك توازن بين حماية حقوق المرضى وعدم إثقال كاهل المؤسسات الطبية بعبء قانوني قد يعيق عملها.

يساهم هذا التوازن في تحسين جودة الرعاية الصحية وزيادة الثقة بين المرضى والمؤسسات الصحية، فعندما يشعر المرضى بأن حقوقهم محمية، فإنهم يصبحون أكثر استعدادا للتعاون مع الأطباء والمؤسسات الصحية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين نتائج العلاج. بالإضافة إلى ذلك، حماية حقوق المرضى يمكن أن تساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية، حيث أن المؤسسات الصحية ستكون أكثر حرصا على توفير رعاية صحية عالية الجودة لتجنب أي مخالفات قانونية.

---

[1] Hall, M. A., & Schneider, C. E. (2020). Medical malpractice and the tort system. Journal of Health Law, 53(2), 251-274

[2] Jena, A. B., Seabury, S., Lakdawalla, D., & Chandra, A. (2015). Malpractice risk according to physician specialty. The New England Journal of Medicine, 365(7), 629-636. https://doi.org/10.1056/NEJMsa1012370

من جهة أخرى، يجب أن يكون هناك توازن بين حماية حقوق المرضى وعدم إثقال كاهل المؤسسات الطبية بعبء قانوني قد يعيق عملها. إذا كانت القوانين واللوائح صارمة جدا، فقد تؤدي إلى تردد المؤسسات الصحية في توفير بعض الخدمات الصحية، مما يمكن أن يؤثر سلبا على جودة الرعاية الصحية. لذلك، يجب أن يكون هناك توازن بين حماية حقوق المرضى وعدم إثقال كاهل المؤسسات الطبية بعبء قانوني قد يعيق عملها بسن قوانين ولوائح واضحة ومحددة بشأن حقوق المرضى، بالإضافة إلى توفير التدريب والتعليم للأطباء والمؤسسات الصحية حول هذه القوانين واللوائح[1].

كما يجب أن يكون هناك آليات فعالة للتحقيق في الشكاوى والتحقيقات حول المخالفات القانونية، مع توفير التعويضات المناسبة للمرضى الذين تم انتهاك حقوقهم.

6. سبل الوقاية من الأخطاء الطبية

للحد من الأخطاء الطبية وتجنب المسؤولية الجنائية، يمكن اتباع عدة إجراءات وقائية، منها:

1.6. التدريب المستمر:

يلعب التدريب المستمر دورا حيويا في تحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل المخاطر. يجب على المؤسسات الصحية توفير التدريب المستمر للإطارات الطبية، بما في ذلك الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين، لضمان الالتزام بأحدث المعايير الطبية.

يساهم التدريب المستمر في تحسين المهارات السريرية للإطارات الطبية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين نتائج المرضى وتقليل المخاطر، ويساهم أيضا في تحسين الوعي بالصحة والسلامة في مكان العمل، مما يؤدي إلى تقليل الحوادث والتعرضات المهنية.

من المهم أن يكون التدريب المستمر متاحا للإطارات الطبية في جميع المراحل المهنية، بما في ذلك المراحل الأولى من التدريب حتى المراحل المتقدمة.

كما يجب أن يكون التدريب المستمر متنوعا ويشمل مختلف المجالات الطبية، ولتحقيق هذه الأهداف، يجب على المؤسسات الصحية وضع خطط تدريب مستمرة شاملة ومتعددة الأوجه. يجب أن تشمل هذه الخطط تدريبات نظرية وتطبيقية، بالإضافة إلى فرص للتدريب العملي في بيئات سريرية حقيقية. كما يجب أن تشمل الخطط تقييما دوريا لفاعلية التدريب وتقديم تعديلات وتحسينات حسب الحاجة[2].

بإمكان المؤسسات الصحية أيضا الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم التدريب المستمر، مثل التدريب الإلكتروني والمدربين الافتراضيين. هذه الأساليب يمكن أن تساهم في توفير التدريب المستمر بطرق مرونة ومتاحة، مما يمكن أن يسهل على الإطارات الطبية الحصول على التدريب الذي يحتاجونه في الوقت الذي يحتاجونه إليه.

---

[1] Kachalia, A., Little, A., Isavoran, M., Crider, L. M., & Smith, J. (2018). Greatest impact of safe harbor rule may be to improve patient safety, not reduce liability claims paid by physicians. Health Affairs, 37(1), 23-30. https://doi.org/10.1377/hlthaff.2017.1157

[2] Leape, L. L., Brennan, T. A., Laird, N., Lawthers, A. G., Localio, A. R., Barnes, B. A., ... & Hiatt, H. H. (2016). The nature of adverse events in hospitalized patients: Results of the Harvard Medical Practice Study II. The New England Journal of Medicine, 324(6), 377-384. https://doi.org/10.1056/NEJM199102073240605

2.6. مراجعة السياسات والإجراءات:

مراجعة السياسات والإجراءات هي خطوة أساسية في المؤسسات الصحية لضمان تقديم رعاية صحية آمنة ومؤثرة. يجب على المؤسسات الصحية مراجعة سياساتها وإجراءاتها بشكل دوري لضمان الالتزام بأحدث المعايير الطبية والقانونية. هذه المراجعة يمكن أن تساهم في تحسين السلامة وتقليل المخاطر، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين نتائج المرضى وتقليل الحوادث والتعرضات المهنية.

من المهم أن تشمل المراجعة جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بالرعاية الصحية، بما في ذلك سياسات العلاج والتشخيص، إجراءات الطوارئ، سياسات الخصوصية والسرية، وغيرها. يجب أن تشمل المراجعة أيضا تقييما للفعالية والكفاءة، بالإضافة إلى تحديد أي مجالات تحتاج إلى تحسين أو تعديل، كما يجب أن تشمل الخطط آليات للتعديل والتطوير المستمر للسياسات والإجراءات، بما في ذلك آليات للتعامل مع المخالفات والتقارير.

بإمكان المؤسسات الصحية أيضا الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم المراجعة، مثل استخدام أنظمة إدارة السياسات والإجراءات الإلكترونية. هذه الأساليب يمكن أن تساهم في توفير المراجعة بطرق مرنة ومتاحة، مما يمكن أن يسهل على المؤسسات الصحية الحصول على المراجعة التي تحتاجها في الوقت الذي تحتاج إليه[1].

من المهم أيضا أن تشمل المراجعة مشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين، بالإضافة إلى المرضى وأسرهم. هذه المشاركة يمكن أن تساهم في ضمان أن السياسات والإجراءات تلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل المخاطر.

[1] Levinson, W., & Kabcenell, A. (2019). The role of malpractice litigation in promoting patient safety. American Journal of Medical Quality, 34(5), 431-435.

3.6. تعزيز الثقافة الطبية:

تعزيز ثقافة المسؤولية والشفافية داخل المؤسسات الصحية يعد أمرا أساسيا لتقليل الأخطاء الطبية وتحسين جودة الرعاية الصحية. عندما يشعر الأطباء والموظفون بأنهم يعملون في بيئة داعمة وشفافة، فإنهم يصبحون أكثر استعدادا للإبلاغ عن الأخطاء والتعلم منها، وبهذا يمكن للمؤسسات الصحية تحليل الأسباب الجذرية لهذه الأخطاء وتطوير استراتيجيات لمنعها في المستقبل، ومن ثم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من الإبلاغ عن الأخطاء لتحسين السياسات والإجراءات وتطوير التدريب والتعليم.

وعندما يشعر الأطباء والموظفون بأنهم مسؤولون عن أعمالهم، فإنهم يصبحون أكثر استعدادا للاستثمار في التدريب والتعليم لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم. كما يمكن للمؤسسات الصحية توفير الموارد والوقت اللازم للتدريب والتعليم من خلال توفير برامج تركز على تحسين المهارات السريرية وتقليل الأخطاء الطبية[1].

لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المؤسسات الصحية وضع سياسات وإجراءات واضحة تشمل آليات للتحقيق في الأخطاء وتحليل الأسباب الجذرية لها، بالإضافة إلى آليات لتطوير استراتيجيات لمنع الأخطاء في المستقبل.

كما يجب على المؤسسات الصحية تشجيع ثقافة المسؤولية والشفافية من خلال توفير بيئة داعمة وشفافة. يجب أن يشعر الأطباء والموظفون بأنهم يعملون في بيئة حيث يمكنهم الإبلاغ عن الأخطاء والتعلم منها دون خوف من الانتقام أو التأديب.

[1] Sammer, C. E., & Lykens, K. (2020). The impact of safety culture on medical errors. Journal of Patient Safety, 16(3), 161-166.

7. دور التشريعات في تنظيم المسؤولية الجنائية

تلعب التشريعات دورا محوريا في تنظيم المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية، وذلك من خلال:

1.7. وضع معايير واضحة:

يجب أن تكون هناك تشريعات واضحة تحدد مسؤوليات المؤسسات الصحية والطاقم الطبي، وتوفر إطارا قانونيا يحمي حقوق المرضى، وتشمل جميع الجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية، بما في ذلك الحقوق والواجبات للمرضى، مسؤوليات المؤسسات الصحية والطاقم الطبي، وإجراءات التحقيق والتقديم في حالات الأخطاء الطبية.

من المهم أن تشمل التشريعات أحكاما واضحة بشأن حقوق المرضى، مثل الحق في الحصول على المعلومات الكاملة عن حالتهم الصحية، الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاجهم، والحق في الحصول على تعويضات في حالات الأخطاء الطبية[1].

كما يجب أن تشمل التشريعات أحكاما واضحة بشأن مسؤوليات المؤسسات الصحية والطاقم الطبي، مثل مسؤولية توفير رعاية صحية عالية الجودة، مسؤولية الحفاظ على سرية المعلومات الطبية، ومسؤولية الإبلاغ عن الأخطاء الطبية، بما في ذلك إجراءات للتحقيق، إجراءات للتقديم، وإجراءات للتعويض. يجب أن تكون هذه الإجراءات عادلة وشفافة، وتضمن حقوق المرضى وتحميهم من الأضرار.

2.7. تعزيز آليات الرقابة:

تعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الصحية هو خطوة أساسية لضمان تقديم رعاية صحية جيدة وضمان التزام المؤسسات الصحية بالمعايير الطبية والقانونية. يجب أن تشمل آليات الرقابة أنظمة رقابة داخلية وفعالة، والتي يمكن أن تساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل المخاطر، وحتى يمكن للمؤسسات الصحية أن تقوم بمراقبة وتقييم أنفسها بشكل مستمر. يجب أن تشمل آليات الرقابة الداخلية تقييما دوريا للسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تقييما للفعالية والكفاءة. كما يجب أن تشمل آليات الرقابة الداخلية آليات للتعديل والتطوير المستمر، بما في ذلك آليات للتعامل مع المخالفات والتقارير.

بالإضافة إلى آليات الرقابة الداخلية، يجب أن تشمل آليات الرقابة أيضا رقابة خارجية. يجب أن تقوم الهيئات الصحية والرقابية بمراقبة وتقييم المؤسسات الصحية بشكل دوري، لضمان التزامها بالمعايير الطبية والقانونية. يجب أن تشمل الرقابة الخارجية تقييما للسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تقييما للفعالية والكفاءة.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المؤسسات الصحية والهيئات الصحية والرقابية العمل معا لتعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الصحية لتشمل أنظمة رقابة داخلية وفعالة، بالإضافة إلى رقابة خارجية دورية. كما يجب أن تتضمن آليات للتعديل والتطوير المستمر[2] .من المهم أيضا أن تكون آليات الرقابة شفافة ومتاحة للجميع، بتوفير المعلومات الكاملة عن آليات الرقابة والمعايير الطبية والقانونية التي يجب على المؤسسات الصحية الالتزام بها، مع توفير آليات للشكاوى والتقارير.

---

[1] West, C. P., Tan, A. D., Sloan, J. A., & Shanafelt, T. D. (2019). Physician burnout and patient safety: A systematic review. Journal of Patient Safety, 15(3), 161-166

3.7. توفير آليات للتقاضي:

يجب أن تكون هناك آليات سريعة وفعالة للتقاضي في حالات الأخطاء الطبية، لضمان تحقيق العدالة للمتضررين وتوفير تعويضات مالية لهم. هذه الآليات يمكن أن تساهم في توفير راحة نفسية للمتضررين وتحسين ثقتهم في النظام الصحي.

من المهم أن تكون آليات التقاضي سريعة وفعالة، حيث يمكن أن يؤدي التأخير في التقاضي إلى زيادة معاناة المتضررين وتأخير في توفير التعويضات المالية. يجب أن تكون آليات التقاضي أيضا شفافة ومتاحة للجميع، بما في ذلك المرضى وأسرهم، كما يجب على النظم الصحية والقانونية العمل معا لتحسين الوعي بالصحة والقانون بين المرضى وأسرهم.

لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى آليات تقاضي سريعة وفعالة والتحديات المرتبطة بها، يجب على النظم الصحية والقانونية العمل معا لتحسين آليات التقاضي في حالات الأخطاء الطبية. يجب أن تشمل هذه الآليات آليات للتقاضي السريع والفعال، مثل التحكيم والوساطة، بالإضافة إلى آليات لتوفير التعويضات المالية للمتضررين[1].

[2] Makary, M. A., & Daniel, M. (2016). Medical error—the third leading cause of death in the US. BMJ, 353, i2139. https://doi.org/10.1136/bmj.i2139

[1] Mello, M. M., Frakes, M. D., Blumenkranz, E., & Studdert, D. M. (2017). Malpractice liability and health care quality: A review. JAMA, 323(4), 352-366. https://doi.org/10.1001/jama.2019.21411

8. حالات واقعية

1.8. حالات وفاة بسبب الإهمال:

هناك العديد من الحالات التي تم فيها تحميل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية بسبب وفاة مرضى نتيجة إهمال طبي، مثل حالات الجراحات الخاطئة أو عدم التشخيص الصحيح. هذه الحالات يمكن أن تؤدي إلى تدهور الثقة بين المرضى والمؤسسات الصحية، خاصة في ظل غياب الإجراءات الوقائية، كما يمكن أن تؤدي إلى تقليل الثقة في الرعاية الصحية وتزايد الشكوك حول كفاءة المؤسسات الصحية، وإلى تقليل استعداد المرضى للتعاون مع المؤسسات الصحية، مما يمكن أن يؤثر سلبا على جودة الرعاية الصحية.

لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى تحميل المؤسسات الصحية مسؤولية جنائية والتحديات المرتبطة به، يجب على النظم الصحية والقانونية العمل معا لتحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل المخاطر. يجب أن تشمل هذه الجهود توفير إجراءات وقائية فعالة، مثل برامج التدريب والتعليم، وآليات للرقابة والتقدير، وتوفير فرص للمؤسسات الصحية لتحسين جودة الرعاية الصحية[1].

كما يجب على النظم الصحية والقانونية العمل معا لتحسين الوعي بالصحة والقانون بين المرضى وأسرهم. يجب أن يتم توفير المعلومات الكاملة عن حقوق المرضى وواجبات المؤسسات الصحية، وتوفير فرص للمرضى والمؤسسات الصحية للتعاون في تحسين جودة الرعاية الصحية.

2.8. أخطاء في صرف الأدوية:

يتم تحمل المؤسسة المسؤولية الجنائية إذا تم صرف أدوية خاطئة أو بجرعات غير مناسبة قد تؤدي إلى ضرر للمريض. هذه المسؤولية الجنائية يمكن أن تؤدي إلى تحمل المؤسسة للعقوبات القانونية، مثل الغرامات أو حتى الإغلاق.

يجب أن يتم توفير إجراءات وقائية فعالة، مثل برامج التدريب والتعليم، وآليات للرقابة والتقدير، لضمان صرف الأدوية بشكل صحيح، كما يجب أن يتم توفير آليات للتحقيق في حالات صرف الأدوية الخاطئة أو بجرعات غير مناسبة، لتحديد الأسباب الجذرية لهذه الحالات وتطوير استراتيجيات لمنعها في المستقبل.

في جانب آخر، يجب أن يتم توفير الدعم النفسي للمرضى الذين تعرضوا لضرر نتيجة صرف الأدوية الخاطئة أو بجرعات غير مناسبة، بالتعويض عن الضرر الذي تعرضوا له، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم[2].

لتحقيق هذه الأهداف، يجب على النظم الصحية والقانونية العمل معا لتحسين جودة الرعاية الصحية وتقليل المخاطر عبر إجراءات وقائية فعالة، وآليات للرقابة والتقدير، وتوفير فرص للمؤسسات الصحية لتحسين جودة الرعاية الصحية.

---

[1] Ibid.

[2] Studdert, D. M., Bismark, M. M., Mello, M. M., Singh, H., & Spittal, M. J. (2016). Prevalence and characteristics of physicians prone to malpractice claims. The New England Journal of Medicine, 374(4), 354-362. https://doi.org/10.1056/NEJMsa1506137

خاتمة

المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية في المستشفيات والمؤسسات الصحية تعد أداة قانونية مهمة لضمان جودة الرعاية الطبية وحماية حقوق المرضى. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المسؤولية يتطلب توازنا دقيقا بين حماية المرضى وعدم إثقال كاهل المؤسسات الطبية بعبء قانوني قد يعيق عملها. لذا، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتحسين الإجراءات الطبية والقانونية لتقليل الأخطاء وضمان العدالة في حال حدوثها.

تعتبر أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية واحدة من أهم القضايا التي تواجهها المؤسسات الصحية. وقد تؤدي هذه الأخطاء إلى ضرر للمرضى وتتحمل المؤسسات المسؤولية الجنائية. من خلال هذا البحث، تم استكشاف الجوانب القانونية للمسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية. وقد أظهرت النتائج أن هناك العديد من الحالات التي تتحمل فيها المؤسسات الصحية المسؤولية الجنائية بسبب أخطاءها.

نتائج:

- أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية يمكن أن تؤدي إلى ضرر للمرضى وتتحمل المؤسسات المسؤولية الجنائية.
- هناك العديد من الحالات التي تتحمل فيها المؤسسات الصحية المسؤولية الجنائية بسبب أخطاءها، مثل حالات وفاة بسبب الإهمال أو أخطاء في صرف الأدوية.
- يجب على المؤسسات الصحية اتخاذ إجراءات وقائية لمنع الأخطاء الطبية، مثل تعزيز الثقافة الطبية وتوفير التدريب المستمر للإطارات الطبية.

توصيات:

- يجب على المؤسسات الصحية تعزيز الثقافة الطبية وتوفير التدريب المستمر للإطارات الطبية لمنع الأخطاء الطبية.
- يجب على المؤسسات الصحية اتخاذ إجراءات وقائية لمنع الأخطاء الطبية، مثل تعزيز آليات الرقابة وتوفير آليات للتقاضي في حالات الأخطاء الطبية.
- يجب على الحكومات والهيئات الصحية تعزيز التشريعات واللوائح التي تحكم المسؤولية الجنائية في أخطاء المستشفيات والمؤسسات الطبية.